قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٣١ لسنة ٢٠١٥

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ ؛

وعلى اللائحة التنفيذية لقانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١ لسنة ٢٠٠٤ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧ لسنة ٢٠٠٥ بتشكيل المجلس التنسيقى ؛

وبناءً على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء ؛

قـــرر :

(المادة الأولى)

يُعاد تشكيل المجلس التنسيقى المنصوص عليه فى المادة (٥) من قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد المشار إليه برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية كل من :

أولا - أعضاء بحكم وظائفهم :

محافظ البنك المركزى .

وزير الاستثمار .

وزير المالية .

وزير التجارة والصناعة .

نائبا محافظ البنك المركزى .

وكيل محافظ البنك المركزى لقطاع السياسة النقدية .

ثانيا - أعضاء من ذوى الخبرة :

الدكتور/ فاروق عبد الباقى العقدة .

الدكتور/ محمد العريان .

الدكتورة/ عبلة عبد اللطيف .

(المادة الثانية)

يضع المجلس التنسيقى أهداف السياسة النقدية ، بما يحقق الاستقرار فى الأسعار وسلامة النظام المصرفى، وذلك فى إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة، ويمارس اختصاصاته فى ضوء ما ورد بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ ولائحته التنفيذية المشار إليهما .

ويحدد رئيس مجلس الوزراء الموضوعات التى تعرض على المجلس .

(المادة الثالثة)

يُلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧ لسنة ٢٠٠٥ المشار إليه .

(المادة الرابعة)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٧ صفر سنة ١٤٣٧ هـ

(الموافق ١٩ نوفمبر سنة ٢٠١٥ م) .

عبد الفتاح السيسى